

الاستراتيجيات القانونية لتخفيف المسؤولية المشتركة داخل مجتمعات الشركات

Legal Strategies For Mitigating Shared Liability Within Corporate Clusters

د.بن صاري رضوان *

جامعة المدية

bensari.redouane@univ-medea.dz

ط.د بوهلة صالح

جامعة المدية

s.bouhalla@univ-medea.dz

تاريخ إرسال المقال: 15-07-2025 تاريخ قبول المقال: 05-04-2026 تاريخ نشر المقال: 06-06-2026

ملخص :

يتناول مقال "الاستراتيجيات القانونية لتخفيف المسؤولية المشتركة داخل مجتمعات الشركات" كيفية إدارة المخاطر القانونية المرتبطة بالمسؤولية المشتركة في الشركات المتعددة الجنسيات. كما يستعرض استراتيجيات لتقليل المخاطر القانونية، بما في ذلك استخدام العقود لتحديد القيود على المسؤولية.

كما يشير إلى أهمية بنود التحكيم كحل فعال لحل النزاعات بسرعة وبتكاليف أقل. ويؤكد على ضرورة الفصل القانوني بين الكيانات التابعة، مما يساعد في تقليل المخاطر التي قد تهدد المجموعة بأكملها.

وفي الأخير يُوصي المقال بتبني هيكليات تنظيمية واضحة لتعزيز استقلالية كل وحدة، مما يسهل إدارة المخاطر ويخفف من احتمال تعرض الشركة الأم للمسؤوليات القانونية والديون.

كلمات مفتاحية : مسؤولية، استراتيجيات، مجمع الشركات، فصل قانوني، تنظيم

Abstract :

The article "Legal Strategies to Mitigate Joint Liability within Corporate Clusters" examines how to manage the legal risks associated with joint liability in multinational corporations .

It also reviews strategies to reduce legal risks, including using contracts to define limitations on liability.

It also points out the importance of arbitration clauses as effective solutions to resolve disputes quickly and at lower costs. It emphasizes the need for legal separation between affiliated entities, which helps reduce risks that may threaten the entire group.

Finally, the article recommends adopting clear organizational structures to enhance the independence of each unit, which facilitates risk management and reduces the possibility of the parent company being exposed to legal responsibilities and debts.

Keywords: Responsibility, Strategies, Corporate Complex, Legal Chapter, Organization

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تعد مجموعات الشركات هيكلًا متكاملًا يتضمن مجموعة من الشركات المستقلة قانونيًا، التي ترتبط تحت مظلة شركة أم واحدة. يتكون هذا النموذج من شركات تابعة، تُعرف بأنها كيانات قانونية منفصلة، حيث يمكن لكل منها إدارة عملياتها بشكل مستقل، تُشكل مجموعات الشركات عادةً من خلال عمليات استحواذ، أو اندماجات، أو إنشاء شركات جديدة تتبع شركات قائمة، هذا الشكل التنظيمي يقدم فوائد عديدة، بما في ذلك تعزيز القوة الاقتصادية عبر تنويع الأنشطة التجارية وتوزيع المخاطر، مما يُسهل الوصول إلى أسواق جديدة ويعزز التوسع.

ومع ذلك، يترتب على هذا النموذج مسؤولية مشتركة معقدة، حيث يمكن أن تتأثر الشركات التابعة بالأفعال أو القرارات التي تتخذها الشركات الأخرى في المجمع، يشكل ذلك تحديًا كبيرًا للأنشطة التجارية، حيث يمكن أن تؤدي المشكلات القانونية في أحد الكيانات إلى تداعيات مالية أو قانونية تمتد لتشمل الشركة الأم والشركات الأخرى، بناءً على ذلك، يصبح من الضروري لمجموعات الشركات اعتماد استراتيجيات فعالة لتخفيف المسؤولية المشتركة.

يتناول هذا البحث الإشكالية المتعلقة بمسؤولية الشركات التابعة داخل مجموعات الشركات، مع التركيز على كيفية تقليل آثار هذه المسؤولية، وتظهر تساؤلات متعددة، من بينها: ما هي الاستراتيجيات القانونية الفعالة لتخفيف المسؤولية المشتركة؟ وما الدور الذي تلعبه الهياكل التنظيمية والشفافية في هذه العمليات؟

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، سيتم اتباع منهج تحليلي يتضمن مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، وتحليل عدد من الحالات العملية لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات، كما ستتضمن الخطة البحثية إجراء دراسات حالة تستند إلى بيانات واقعية للتعرف على استراتيجيات مختلفة تم تنفيذها في الواقع العملي.

سيسلط المقال الضوء على أهمية بناء هياكل تنظيمية مرنة، وتعزيز الثقافة القانونية، وتطبيق الشفافية والإفصاح عن المعلومات كعوامل مساعدة في تخفيف المسؤولية المشتركة، من خلال هذا

الإطار، يسعى البحث إلى تقديم رؤى جديدة وأساليب مبتكرة تعزز قدرة الشركات متعددة الجنسيات على مواجهة التحديات القانونية والمالية، مما يساهم في تحقيق النجاح والنمو المستدام.

1-الإطار القانوني للمسؤولية المشتركة

تعتبر المسؤولية القانونية مفهوماً أساسياً في الفقه القانوني، حيث تشير إلى التزام الأفراد أو الكيانات القانونية بتعويض الأضرار التي تلحق بالغير نتيجة أفعالهم أو إهمالهم. ويمكن تعريف المسؤولية القانونية على أنها الالتزام بتجنب الأفعال التي قد تسبب ضرراً للآخرين، وفي حال حدوث ذلك، يتحمل المسؤول مسؤولية تعويض المتضرر وفق الأسس القانونية المتبعة، وتنقسم المسؤولية القانونية إلى عدة أنواع رئيسية، أهمها المسؤولية العقدية، التي تنشأ عن الإخلال بالتزامات تعاقدية، والمسؤولية التقصيرية، التي تنشأ عن الأفعال غير المشروعة أو الإهمال.¹

إضافة إلى ذلك، يمكن تمييز بين المسؤولية الجنائية، التي تطبق في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون، والمسؤولية المدنية التي تتعلق بالتعويضات المالية للأضرار، في حالة مجتمعات الشركات، كما يمكن أن تصبح المسؤولية المشتركة موضوعاً معقداً، حيث قد تتحمل الشركات التابعة مسؤولية الأفعال غير المشروعة أو الأخطاء التي ترتكبها الشركات الأخرى ضمن المجمع. هذه الديناميكيات القانونية تتطلب فهماً دقيقاً للاستراتيجيات اللازمة لتخفيف المخاطر المرتبطة بالمسؤولية المشتركة، مما يشير إلى أهمية البحث في هذا المجال لضمان التوافق مع الأطر القانونية المختلفة.

تختلف الأنظمة القانونية التي تحكم مسؤولية الشركات من دولة إلى أخرى، وقد تتأثر هذه الأنظمة بالعوامل الثقافية والتاريخية والاقتصادية لكل بلد، في العديد من الدول، يتم تنظيم المسؤولية القانونية للشركات من خلال تشريعات خاصة تعالج مختلف جوانب الأنشطة التجارية، على سبيل المثال، في الدول التي تتبع النظام القانوني القائم على القانون العام، يتم اضافة الطابع التشريعي على المسؤولية القانونية بطرق شاملة، مما يجعل من الضروري على الشركات الالتزام بالإجراءات القانونية المعمول بها لضمان حمايتها من المخاطر المحتملة.

¹ مجلة المختبر القانوني ، المسؤولية الإدارية ، مقال منشور على موقع المجلة ، بدون تاريخ نشر ، تاريخ الاطلاع : 10

في المقابل، يمكن أن يمتلك النظام القانوني المستند إلى القانون المدني أطرًا واضحة تحدد مسؤوليات الشركات وتوضح كيفية التعامل معها في حالة حدوث انتهاكات، غالبًا ما تشمل هذه الأطر تشريعات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يفرض على الشركات الالتزام بمعايير أخلاقية واجتماعية في عملياتها، هذا الإطار التشريعي يمكن أن يُطبّق على مختلف جوانب المسؤولية القانونية للشركات، بما في ذلك حماية حقوق المستهلكين والبيئة.²

علاوة على ذلك، فإن وعي الشركات بالقوانين المحلية والدولية يصبح أمرًا أساسيًا لتفادي المسؤولية القانونية. في الوضع الحالي، تلعب الهيئات التنظيمية دورًا حيويًا في مراقبة امتثال الشركات للأطر التشريعية، وذلك من خلال فرض عقوبات ورقابة صارمة في الحالات التي يتم فيها انتهاك القوانين. لذا، فإن تحليل تلك الأطر القانونية يعد خطوة محورية لفهم كيفية تفاعل الشركات مع مسؤولياتها ويساعد في بناء بيئة قانونية أكثر أمانًا للأعمال والشركات.

تعتبر دراسة حالات المسؤولية المشتركة في مجموعات الشركات أداة مهمة لفهم كيفية تعامل الشركات مع التحديات القانونية المرتبطة بها، في هذا السياق، يمكننا أن نأخذ مثال شركة متعددة الجنسيات تعمل في قطاع التكنولوجيا، حيث كانت لديها عدة شركات تابعة في مناطق جغرافية مختلفة. تعرضت إحدى الشركات التابعة لانتقادات شديدة بسبب ممارسات غير قانونية تتعلق بحماية بيانات المستخدمين، مما أدى إلى رفع دعاوى قضائية ضد المجموعة بأكملها.

في هذه الحالة، تعامل المجمع مع الوضع من خلال إنشاء فريق قانوني متخصص لتقييم مدى المسؤولية المشتركة. استندت الإدارة إلى الاستراتيجيات القانونية لحماية نفسها، بما في ذلك تقديم أدلة على أن الشركة التابعة كانت مستقلة في قراراتها، وأن المجمع لم يكن على دراية بالأفعال غير المشروعة. ومع ذلك، فإن هذا الدفاع لم يكن كافيًا لضمان الحماية الكاملة، مما أدى إلى فرض عقوبات مالية شديدة على المجموعة.

² علام لياس ، محاضرات في قانون المسؤولية الإدارية : أسس مسؤولية الإدارة ، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر قانون إداري ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2020/2019 ، ص 8 ، 9 .

في حالة أخرى، يمكننا النظر إلى مجموعة من الشركات العاملة في مجال التصنيع، حيث أدت تقنيات الإنتاج غير الآمنة في إحدى الشركات التابعة إلى حادث كبير أدى إلى خسائر فادحة، في هذه الحالة، اتبعت المجموعة نهجًا استباقيا لمواجهة التبعات، حيث قامت بإجراء مراجعة شاملة للعمليات في جميع الشركات التابعة، وضمان أن جميع التقنيات والمعايير تتماشى مع القوانين المحلية والدولية.

أسفرت هذه الاستجابة الفعالة عن تقليل الأضرار المالية والإضرار بالسمعة، مما يعكس أهمية التحضير والامتثال للأطر القانونية في تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المجمعات.³

يُظهر تحليل هذه الحالات الدراسية كيفية تأثير المسؤولية القانونية على استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الإدارة القانونية في تقليل المخاطر وإدارة الأزمات، إن فهم كيفية تطبيق القوانين في سياق مختلف يمكن أن يساعد الشركات على اتخاذ قرارات مستنيرة ويعزز من قدرتها على التصدي للمسؤولية المشتركة بطرق فعالة.

2-الاستراتيجيات القانونية لتخفيف المسؤولية

تعتبر دراسة حالات المسؤولية المشتركة في مجموعات الشركات أداة مهمة لفهم كيفية تعامل الشركات مع التحديات القانونية المرتبطة بها، في هذا السياق، يمكننا أن نأخذ مثال شركة متعددة الجنسيات تعمل في قطاع التكنولوجيا، حيث كانت لديها عدة شركات تابعة في مناطق جغرافية مختلفة. تعرضت إحدى الشركات التابعة لانتقادات شديدة بسبب ممارسات غير قانونية تتعلق بحماية بيانات المستخدمين، مما أدى إلى رفع دعاوى قضائية ضد المجموعة بأكملها.⁴

³ Andreas Engert, The corporate group as an organizational form – Separating control from value appropriation; p 04, visited 10/12/2024.

https://www.law.ox.ac.uk/sites/default/files/migrated/engert_-_corporate_group_as_organizational_form_-_2016-10-18.pdf

⁴ Charles Mayo, Chris Owen & Adam Bristow, PARENT COMPANY LIABILITY, When does parental control become too much?, Ethical Boardroom | Summer 2019, visited 10/12/2024.

<https://files.simmons-simmons.com/api/get-asset/EBSumemr2019SimonsSimmonsSingles.pdf?id=blt9b61f5b7cec8259d>

في هذه الحالة، تعامل المجمع مع الوضع من خلال إنشاء فريق قانوني متخصص لتقييم مدى المسؤولية المشتركة. استندت الإدارة إلى الاستراتيجيات القانونية لحماية نفسها، بما في ذلك تقديم أدلة على أن الشركة التابعة كانت مستقلة في قرارها، وأن المجمع لم يكن على دراية بالأفعال غير المشروعة. ومع ذلك، فإن هذا الدفاع لم يكن كافياً لضمان الحماية الكاملة، مما أدى إلى فرض عقوبات مالية شديدة على المجموعة.⁵

في حالة أخرى، يمكننا النظر إلى مجموعة من الشركات العاملة في مجال التصنيع، حيث أدت تقنيات الإنتاج غير الآمنة في إحدى الشركات التابعة إلى حادث كبير أدى إلى خسائر فادحة. في هذه الحالة، اتبعت المجموعة نهجاً استباقياً لمواجهة التبعات، حيث قامت بإجراء مراجعة شاملة للعمليات في جميع الشركات التابعة، وضمان أن جميع التقنيات والمعايير تتماشى مع القوانين المحلية والدولية، أسفرت هذه الاستجابة الفعالة عن تقليل الأضرار المالية والإضرار بالسمعة، مما يعكس أهمية التحضير والامتثال للأطر القانونية في تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المجموعات.

يُظهر تحليل هذه الحالات الدراسية كيفية تأثير المسؤولية القانونية على استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الإدارة القانونية في تقليل المخاطر وإدارة الأزمات. إن فهم كيفية تطبيق القوانين في سياق مختلف يمكن أن يساعد الشركات على اتخاذ قرارات مستنيرة ويعزز من قدرتها على التصدي للمسؤولية المشتركة بطرق فعالة.

2-1 تأسيس هياكل قانونية منفصلة

تتسم الاستراتيجيات القانونية لتخفيف المسؤولية بأهمية كبيرة في عالم الأعمال، حيث يمكن أن تؤثر بطريقة مباشرة على كيفية تحديد المسؤولية القانونية للشركات، وإحدى الطرق الأساسية لتحقيق ذلك هي فصل الشركة الأم عن الشركات التابعة من خلال إنشاء هياكل قانونية مستقلة، فالفصل القانوني بين الكيانات يجعل من الصعب تحميل الشركة الأم المسؤولية عن الأفعال أو الأخطاء التي ترتكبها الشركات

⁵ Sharon Belenzon, Honggi Lee, Andrea Pataconi, Managing risk in corporate groups: Limited liability, asset partitioning, and risk compartmentalization, First published: 27 June 2023, visited 10/12/2024. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/smj.3531>

التابعة، ذلك يعني أن أي خسائر أو ضرر قد يحدث يجري تقييمه في نطاق الشركة التي ارتكبت الفعل السيء فقط، وليس الشركة الأم.⁶

لذا، من المهم أن يتم تأسيس هذه الشركات بشكل قانوني متوافق مع القوانين المحلية الدولية. يتطلب ذلك إعداد وثائق التأسيس مثل العقود التأسيسية والنظام الداخلي، بالإضافة إلى الالتزام بالشروط القانونية المطلوبة، حيث يساهم فصل الهوية القانونية لكل كيان في حماية الأصول الخاصة بالشركة الأم، كما أن أي إجراءات قانونية قد تُرفع ضد إحدى الشركات التابعة لا تؤثر بالضرورة على الشركات الأخرى أو على الشركة الأم.

علاوة على ذلك، تبرز أهمية الامتثال للقوانين والتشريعات في كل منطقة تعمل فيها الشركات التابعة، مما يعزز من شرعية هذه الهياكل وعزل المسؤولية، من خلال بناء هياكل قانونية قوية، يمكن للشركات أن تقلل من التعرض للمسؤولية، مما يؤمن لها بيئة أعمال أكثر أماناً واستدامة.

2-2- استخدام العقود لتحديد المسؤولية

تُعتبر العقود أداة قانونية حيوية تساهم في تحديد المسؤولية وتقليل المخاطر القانونية المترتبة على الأعمال التجارية، من خلال صياغة العقود بدقة، يمكن للشركات أن تضع حدوداً واضحة بشأن المسؤوليات والالتزامات لكافة الأطراف المعنية، وإحدى الطرق الفعالة في صياغة العقود هي تحديد المسؤوليات بدقة لتفادي أي غموض قد يؤدي إلى نزاعات قانونية مستقبلاً، يجب أن تتضمن العقود بنود تحكيم محددة توضح نطاق كل طرف وما يظهر من السياسات المتبعة في حال حدوث أي اختلال في التنفيذ.⁷

حيث تلعب بنود التحكيم دوراً رئيسياً في تقليل المخاطر القانونية، إذ إن تضمين بنود تحكيم داخل العقود يمكن أن يوفر للشركات وسيلة بديلة لحل المنازعات، مما يسمح بإزالة اللجوء التقليدي إلى المحاكم

⁶ لمزري مفيدة، هيكلية مجمع الشركات في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 05، العدد

01، 2020/06/01، ص 208، 209

⁷ مرغني حيزوم بدر الدين، دريس كمال فتحي، الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء عناصر الشخصية القانونية الدولية

، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مجلد 13، العدد 03، 2020/10/30، ص 201، 202

التي قد تستغرق وقتاً طويلاً وتكلف كثيراً، ويعتبر التحكيم وسيلة أكثر كفاءة من حيث الوقت والتكاليف، كما أنه يتيح سرية أكبر حيث إن التفاصيل المتعلقة بالنزاعات قد لا تُنشر للجمهور.

تشمل الاستراتيجية الأخرى المفاوضات المسبقة لتحديد مسؤولية الأطراف قبل الدخول في عقد ملزم، إذ يمكن أن تُعقد هذه المفاوضات وتكون جزءاً من عملية التفاوض حول البنود والعناصر المشتركة، مما يسمح للطرفين بفهم حدود المسؤولية بشكل واضح، مع توضيح المسؤوليات والالتزامات من خلال العقود وهذا يساهم في تقليل المخاطر القانونية المحتملة ويشكل ممارسات تجارية قابلة للتنفيذ.

2-3- التأمين والمسؤولية المحدودة

يعد التأمين ضد المسؤولية أحد أهم الاستراتيجيات التي يمكن للكيانات التجارية اعتمادها لحماية نفسها من المخاطر القانونية. إذ يساعد التأمين في توفير حماية مالية في حالات المطالبات القانونية أو التعويضات الناتجة عن الأضرار التي قد تحدث نتيجة لأنشطة الشركة، من خلال الاستثمار في سياسات التأمين المناسبة، كي تتمكن الشركات من نقل المخاطر المالية الناتجة عن المسؤولية القانونية إلى شركات التأمين، مما يتيح لها الاستمرار في العمل دون القلق كثيراً بشأن التبعات المحتملة لأعمال غير محسوبة.

عند البحث عن التأمين المناسب، من الضروري أن تقوم الشركات بتحديد احتياجاتها الخاصة بناءً على طبيعة عملها ومدى تعرضها للمخاطر، كما يجب أن تشمل الاستراتيجيات الفعالة للحصول على التأمين مراجعة شاملة لخطط التأمين المختلفة، وتقييم التكاليف والفوائد، ومقارنة العوامل المختلفة التي تقدمها شركات التأمين. علاوة على ذلك، يمكن أن تُعزز الشركات القدرة على التفاوض للحصول على شروط أفضل لأنواع التأمين المختلفة مثل التأمين ضد المسؤولية العامة، وتأمين خسائر الأعمال، والتأمين على المنتجات.⁸

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الشركات الاهتمام بمتطلبات التأمين القانونية والتنظيمية في المناطق التي تعمل بها، حيث قد تنص بعض القوانين على الحاجة إلى حد أدنى من التغطية التأمينية.

⁸ لمزري مفيدة ، المرجع السابق ، ص 211

هاته الأخيرة توفر لها إطار عمل يضمن عدم تحميل الأفراد أو الشركات أعباء مالية فادحة نتيجة للمطالبات القانونية المفاجئة، لذلك، يعتبر التأمين أداة فعالة لتقليل المسؤولية وتوفير الأمن المالي لكل من الأفراد والشركات في عالم الأعمال المتغيرة.

2-4- بناء ثقافة الامتثال والشفافية

لتحقيق المسؤولية المشتركة وتخفيف المخاطر المحتملة، يجب على المجمعات والشركات متعددة الجنسيات بناء ثقافة قوية قائمة على الامتثال والشفافية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع أنظمة داخلية فعالة تسمح بتطوير الالتزام بالقوانين والسياسات المعمول بها، إذ تعتبر هذه الثقافات ضرورية لأنها تعزز من قوة الشركة بالاعتماد على التوعية والتعليم المستمر للموظفين حول الالتزامات القانونية وأهمية الامتثال.

لذا لابد على الشركات أن تنتهج وتتخذ بعض الاجراءات لضمان السير الحسن لمصالحها و فروعها ومن بين هاته الخطوات يمكن أن نذكر التعليم والتدريب حث يجب على الشركات تنظيم برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز الوعي القانوني لدى الموظفين، خاصة أولئك الذين يتعاملون مع قضايا قانونية أو مالية مباشرة، إذ تسهم هذه البرامج في شرح مخاطر عدم الامتثال وتوضيح السياسات والإجراءات التي يجب اتباعها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات تقديم دورات تعليمية حول كيفية التعامل مع المواقف القانونية المتنوعة والتعرف على متطلبات قانونية جديدة.

تقديم قنوات للإبلاغ إذ يجب أن يكون لدى الشركات قنوات موثوقة للإبلاغ عن المخالفات أو الانتهاكات، مما يمنح الموظفين الثقة في الإبلاغ عن أي سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي، وقد تكون مثل الخطوط الساخنة أو نماذج الإبلاغ الآمن، هاته الآليات تشجع على الشفافية وتعزز من مساءلة الأفراد في المنظمة، كما يمكن للشركات تحديد المشكلات ومعالجتها قبل أن تتفاقم.

كذلك تقييم الأداء والمراجعة حيث أن تطبيق عمليات التدقيق الدوري والتقييم الداخلي يمكن الشركات من تحديد وتحليل المناطق المحتملة للمخاطر، ويشمل ذلك مراجعة السجلات، والتحقق من

الامتثال للسياسات والإجراءات، وتقييم فعالية الأنظمة المعمول بها. كما يمكن أن تكشف هذه العمليات عن نقاط الضعف وتسمح للمؤسسات باتخاذ خطوات تصحيحية في الوقت المناسب.⁹

بالإضافة إلى التحفيز على الالتزام إذ يجب أن تتضمن الثقافة المؤسسية مكافآت وتحفيزات على التزام الموظفين بالقوانين والسياسات المعمول بها، ويمكن أن تشمل هذه المكافآت التقديرات الرسمية، والحوافز المالية، أو حتى الترقيات، مما يعزز من ولاء الموظفين والتزامهم بالقيم الأساسية للمؤسسة.

ولا ننسى التعاون والشراكات الاستراتيجية حيث تعتبر الشراكات والتعاون مع الكيانات الأخرى من الاستراتيجيات الفعالة في تقليل المسؤولية المشتركة. من خلال العمل الجماعي، إذ يمكن للشركات تبادل المعرفة والموارد، مما يعزز معالجتها لمخاطر المسؤولية. وهذه الأنماط المختلفة من التعاون يمكن أن تتضمن:

- **الشراكات مع المستشارين القانونيين:** حيث أن الاستعانة بخبراء قانونيين ذوي سمعة جيدة يمكن أن يساعد الشركات في تقييم وأفضل أساليب الامتثال للبقاء في إطار القانون.
- **تحالفات بين الشركات:** حيث يمكن للشركات أن تشكل تحالفات استراتيجية مع الآخرين في مجال صناعتها، مما يتيح تبادل المعلومات حول المخاطر القانونية وأفضل الممارسات.
- **التعاون مع الجهات الحكومية:** وذلك من خلال فتح قنوات التواصل مع الهيئات التنظيمية الخاصة التي يمكن أن تسهل على الشركات فهم التغييرات في القوانين ويساعدها على التكيف مع المتطلبات الجديدة.

باختصار، يتطلب تحقيق المسؤولية المشتركة في الكيانات التجارية متعددة الجنسيات تبني استراتيجيات شاملة تشمل على استخدام العقود بذكاء، وتحقيق الامتثال من خلال ثقافة تنظيمية قوية، والاستفادة من التأمين، وتعزيز الشفافية، من خلال القيام بذلك، يمكن للشركات ليس فقط الحد من المخاطر القانونية ولكن أيضاً تعزيز نموها واستدامتها في بيئة العمل المتغيرة.

⁹ بوقندورة عبد الحفيظ، المسؤولية القانونية للشركات متعددة الجنسيات عن خرق حقوق الإنسان، أبحاث قانونية و سياسية ،

3-التواصل والتفاعل مع الأطراف ذات الصلة

يُعتبر التواصل الفعال من العناصر الأساسية في إدارة العمليات والحد من المسؤولية المشتركة في الشركات. إذ يلعب التواصل دورًا محوريًا في إدارة المخاطر، حيث يمكن أن تحدد الشركات كيفية تجنب الأزمات أو على الأقل تقليل آثارها من خلال قنوات تواصل مفتوحة وشفافة، هذا التواصل الفعال يمكن أن يسهل تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف المعنية، مثل الموظفين، والإدارة، والمستثمرين، والعملاء، والشركاء الاستراتيجيين، حيث كلما كانت المعلومات شاملة ودقيقة، كانت القرارات المستندة إليها أكثر نجاحًا، مما يعزز من قدرة المؤسسة على الاستجابة للمشكلات بشكل أسرع وأكثر كفاءة.¹⁰

ولإدارة التواصل على نحو فعال، كان من الضروري إنشاء خطة اتصال استراتيجية تشمل تحديد الأهداف، والجمهور المستهدف، وكذلك قنوات الاتصال المناسبة، إذ يجب أن تكون الخطة مرنة للتكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة، وأن تتضمن آليات لرصد وتقييم فعالية التواصل. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تطوير مهارات التواصل لدى الموظفين في تعزيز الثقافة التنظيمية التي تشجع على التعاون والمشاركة، مما يفضي إلى تحسين العلاقات الداخلية والخارجية.

وتعتبر التقنيات الرقمية أدوات مهمة في هذا السياق، حيث تتيح للشركات التواصل بشكل أكثر فعالية وسرعة، مما يعزز القدرة على التعامل مع الأزمات ويقلل من المخاطر الناتجة عن سوء الفهم أو عدم التواصل.

كما أن التوجهات الأخلاقية والاجتماعية تعد جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات تواصل الشركات، حيث تساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتخفيف المخاطر المرتبطة بدورها التجاري، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) من أهم الأدوات التي يمكن أن تعتمد عليها الشركات لبناء علاقات قوية مع المجتمع والمساهمين. من خلال تطبيق مبادرات مسؤولية، يمكن للشركات تحسين سمعتها وتعزيز ثقة الجمهور، مما يؤدي بدوره إلى تقليل المخاطر القانونية والتجارية.

¹⁰ عليوي فارس، مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباعدة في القانون الدولي للبيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد

لمين دباغين سطيف 2، 2020/2019، ص 14

عند إدارة المخاطر، يجب على الشركات ألا تقتصر على الالتزام بالقوانين واللوائح فقط، بل ينبغي عليها أيضاً السعي لتحقيق تأثير إيجابي في المجتمعات التي تعمل بها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مبادرات مثل دعم المجتمع المحلي، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتوجيه الموارد لدعم القضايا الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي جهود الشركات في تقليل انبعاثات الكربون أو تحسين ظروف العمل إلى تعزيز صورة الشركة العامة، وجذب عملاء جدد وزيادة ولاء العملاء الحاليين.¹¹

علاوة على ذلك، يمكن تحسين سمعة الشركة من خلال مبادرات مسؤولية تَحْمِيهَا من الأزمات التي قد تؤثر على استقرارها المالي، في عصر المعلومات، حيث يمكن أن تنتشر الأخبار بسرعة فائقة، كما يسهل على الجمهور التواصل مع الشركات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعل الشركة عرضة للانتقادات إذا لم تتخذ خطوات فعالة في إطار المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي، يعتبر التعاون والتفاعل مع الأطراف ذات الصلة بخصوص قضايا المسؤولية الاجتماعية أمراً أساسياً، حيث يمكن أن يؤدي ذلك في النهاية إلى نتائج إيجابية قوية على كل من سمعة الشركة وأدائها المالي.

4-توجيه المخاطر و استراتيجيات ادارة الأزمات

تُعتبر عملية تقييم المخاطر جزءاً أساسياً من إدارة المخاطر المشتركة داخل الشركات. ويمكن تعريف تقييم المخاطر بأنه عملية منظمة تهدف إلى تحديد وتحليل المخاطر المحتملة التي قد تواجهها المؤسسة، وتقدير مدى تأثير تلك المخاطر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وللتقييم الفعال للمخاطر المشتركة، ينبغي على الشركات اتباع خطوات منهجية تشمل تحديد الأهداف، وجمع البيانات اللازمة، وتطبيق أدوات تقنية متخصصة.¹²

أحد الأساليب الشائعة لتحديد المخاطر هو استخدام تحليل SWOT، الذي يقيم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. هذا التحليل يساعد الشركات على التعرف على المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على عملياتها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام تقنيات مثل مراجعة

¹¹ عليوي فارس ، المرجع السابق ، ص 15.

¹² فاستركابيتال، المخاطر القانونية : استراتيجيات ادارة المخاطر القانونية للشركات الصغيرة ، مقال منشور بتاريخ 03

جوان 2024، تاريخ الاطلاع : 11 ديسمبر 2024.

<https://fastercapital.com/arabpreneur/>

السيناريوهات، حيث تقوم الفرق بتحديد سيناريوهات محتملة غير مواتية وتحليل آثارها، كما يساهم استخدام استبيانات ومقابلات مع الموظفين أيضا في جمع المعلومات القيمة حول المخاطر المحتملة.

تعتبر تقنيات مثل خرائط المخاطر (Risk Maps) أداة فعالة كذلك في تصوير المخاطر بطريقة مرئية، مما يساعد الفرق على فهم توزع المخاطر وتأثيرها المحتمل، ينطوي ذلك أيضاً على تصنيف المخاطر حسب احتمال حدوثها وتأثيرها، مما يمكن الشركات من التركيز على المخاطر الأكثر أهمية. علاوة على ذلك، يجب أن تتوافر أطر عمل لتقييم المخاطر بشكل مستمر، حيث أن البيئة التنظيمية يمكن أن تتغير بمرور الوقت.

من خلال تحسين منهجيات تقييم المخاطر وتبني أدوات توفر رؤية شاملة، يمكن للشركات تعزيز قدرتها على الاستجابة لمجموعة متنوعة من التحديات المحتملة، مما يمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة ويحد من المسؤولية القانونية.

كما أن إدارة الأزمات القانونية تمثل أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجيات العامة للشركات لتخفيف المسؤولية المشتركة، إذ عندما تتعرض الشركة لأزمة، يمكن أن يكون للتصرف السريع والمناسب تأثير كبير على كيفية ظهور تلك الأزمة وعلى سمعة المؤسسة. وتتطلب إدارة الأزمات قيادة فعالة ووجود خطة شاملة لمواجهة الأزمات، تتضمن استراتيجيات محددة للحد من الأضرار والتعامل مع الأثر القانوني المترتب.¹³

ومن الاستراتيجيات الفعالة كذلك لإدارة الأزمات القانونية هي تطوير خطة الاستجابة للأزمات، والتي تشمل تحديد المسؤولين عن اتخاذ القرارات، وتحديد آليات التواصل الداخلي والخارجي، أي يجب أن تتضمن الخطة أيضاً تدابير للتخفيف من آثار الأزمات، مثل وضع استراتيجيات إعلامية واضحة يمكن استخدامها للتواصل مع وسائل الإعلام والعملاء وأصحاب المصلحة، ومن الضروري أن يكون لدى الشركات القدرة على إصدار بيانات رسمية بطريقة سريعة وشفافة لإدارة ردود الفعل والحفاظ على ثقة الجمهور.

¹³ فريق رواد ، المسؤولية القانونية : استراتيجيات فعالة لحماية شركتك الناشئة من المخاطر المحتملة , مقال منشور بتاريخ

20 أكتوبر 2024، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2024.

[/https://www.roowaad.com/](https://www.roowaad.com/)

علاوة على ذلك، يُعتبر تحليل الأزمات السابقة دليلاً مهماً في عملية التعلم والتكيف. كما يمكن أن تُسهم الدروس المستفادة من الأزمات السابقة في فهم العوامل التي أدت إلى تلك الأزمات وكيفية التعامل معها بشكل أكثر فعالية في المستقبل. و عليه تعتبر دراسة الحالات السابقة بمثابة نموذج يمكن أن يستفيد منه الفريق القانوني والإداري، مما يمكنهم من تجنب الأخطاء التي قد تُكلف الشركة غالياً.

أخيراً، يجب أن تستثمر الشركات في تنمية المهارات اللازمة لرصد الأزمات المحتملة قبل تفاقمها. من خلال استباق المشكلات والتعامل معها بفعالية، كما يمكن للمؤسسات تقليل المخاطر القانونية وضمان استدامتها في بيئة الأعمال المتغيرة. إن التحلي بالتوجه الاستباقي والدراية اللازمة لإدارة الأزمات يمكن أن يكون الفارق بين النجاح والفشل في عالم الأعمال الحديث.

الخاتمة

في ظل التغيرات المستمرة في البيئة القانونية والتجارية، تواجه الشركات تحديات وفرصاً متعددة تتعلق بالإطار القانوني للمسؤولية المشتركة. تسهم القوانين والتشريعات الجديدة في رسم ملامح جديدة لإدارة المخاطر، مما يتطلب من الشركات مواكبة هذه التغيرات لضمان الامتثال وتقليل المخاطر القانونية.

النتائج:

- تأثير القوانين الجديدة: تؤدي القوانين والتشريعات إلى تغيير كيفية إدارة الشركات للمخاطر، وهذا يسهم في تقوية جانب المسؤولية المشتركة.

- دور التكنولوجيا: تُعزز الابتكارات القانونية والتكنولوجية من كفاءة استراتيجيات إدارة الأزمات، وتقلل من تعرض الشركات للمسؤولية القانونية.

الاقتراحات:

- تطوير برامج تدريبية: يُنصح بتطوير برامج تدريبية متكاملة لتعزيز معرفة الموظفين بالقوانين ذات الصلة، مما يمكنهم من التعرف على المخاطر والتعامل معها بشكل أكثر فاعلية.

- تعزيز التعاون: يُعتبر تعزيز ثقافة التعاون بين الأقسام المختلفة داخل الشركات أمراً حيوياً لضمان التعامل السلس مع القضايا القانونية والتحديات المحتملة.

- رفع الوعي القانوني: يجب تعزيز الوعي القانوني داخل الشركات، حيث يساهم الفهم الجيد للإطار القانوني في تعزيز قدرة الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية مسؤولة.

باستعراض النتائج والاقتراحات، نجد أن تطوير الوعي القانوني وتبني الابتكارات الحديثة يمكن أن يُحسن من استراتيجيات الشركات القانونية ويضمن استدامتها في ظل بيئات العمل المعقدة.

المراجع العربية

1. علام لياس، "محاضرات في قانون المسؤولية الإدارية: أسس مسؤولية الإدارة"، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر قانون إداري، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020/2019، ص 8، 9.

2. عليوي فارس، "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباعدة في القانون الدولي للبيئة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، 2020/2019.

المقالات:

1. لمزري مفيدة، "هيكلية مجمع الشركات في التشريع الجزائري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 05، العدد 01، 2020/06/01.

2. مرغني حيزوم بدر الدين، دريس كمال فتحي، "الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء عناصر الشخصية القانونية الدولية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 13، العدد 03، 2020/10/30.

3. بوقندورة عبد الحفيظ، "المسؤولية القانونية للشركات متعددة الجنسيات عن خرق حقوق الإنسان"، أبحاث قانونية وسياسية، مجلد 06، العدد 01، 2021/06/08.

4. مجلة المختبر القانوني، "المسؤولية الإدارية"، مقال منشور على موقع المجلة، بدون تاريخ نشر، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2024. [رابط المقال] (<https://www.labodroit.com/>)

5. فاستركايبیتال، "المخاطر القانونية: استراتيجيات إدارة المخاطر القانونية للشركات الصغيرة"، مقال منشور بتاريخ 03 جوان 2024، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2024.

<https://fastercapital.com/arabpreneur/>

6. فريق رواد، "المسؤولية القانونية: استراتيجيات فعالة لحماية شركتك الناشئة من المخاطر المحتملة"، مقال منشور بتاريخ 20 أكتوبر 2024، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2024. [/https://www.roowaad.com/](https://www.roowaad.com/)

المراجع الأجنبية

1. Andreas Engert, "The corporate group as an organizational form – Separating control from value appropriation," visited 10/12/2024
https://www.law.ox.ac.uk/sites/default/files/migrated/engert_-_corporate_group_as_organizational_form_-_2016-10-18.pdf
2. Charles Mayo, Chris Owen & Adam Bristow, "PARENT COMPANY LIABILITY, When does parental control become too much?" Ethical Boardroom | Summer 2019, visited 10/12/2024
<https://files.simmons-simmons.com/api/get-asset/EBSummr2019SimonsSimmonsSingles.pdf>
3. Sharon Belenzon, Honggi Lee, Andrea Pataconi, "Managing risk in corporate groups: Limited liability, asset partitioning, and risk compartmentalization," First published: 27 June 2023, visited 10/12/2024 .
<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/smj.3531>